

أهوار العراق تشكو شحمة المياه



تواجه أهوار العراق التي تعتبر أهم الأجسام المائية في منطقة الشرق الأوسط تهديداً جديداً، فالأهوار تمثل نظاماً بيئياً فريداً تمكن عبر عدة قرون من إدامة تنوع هائل من الحيوانات والنباتات، كما مكنت طبيعتها ومساحتها الشاسعة سكانها من تطوير أسلوب حياة متميز.

وكانت الحياة قد أعيدت للأهوار، التي حاول النظام السابق تجفيفها في ثمانينيات القرن الماضي من أجل القضاء على المتطرفين الذين لاأوا بها، عام 2003 بعد الإطاحة بالنظام السابق.

أما الآن، فالأهوار تنكمش ثانية بسبب الجفاف وشح المياه المتأتي عن قيام الدول المجاورة للعراق ببناء السدود على نهرى بجلة والفرات وروافدهما. ولذا فقد اضطر العديد من عرب الأهوار، الذين عاشوا في تناغم مع هذه البيئة لألاف السنين، إلى هجرها من جديد.

فالمحافظة، التي كانت عبارة عن مساحة شاسعة من المياه وحقول البردي، قد تحولت إلى صحراء جرداء تتخللها السواقي الطينية.

وكانت منطقة الأهوار تغطي تاريخياً مساحة تتجاوز الـ 15 ألف كيلومتر مربع، ولو أنها تقلصت في العصور الحديثة إلى زهاء تسعة آلاف كم مربع، ولكن هذه المساحة تقلصت بشكل كبير بعد أن نفذ نظام صدام خطة لتجفيفها بحيث أصبحت لا تتجاوز 760 كيلومتراً مربعاً.

إلا أن الأهوار ازدهرت من جديد بعد زوال النظام السابق في عام 2003، حيث هدمت السدود التي حجبت المياه عن الأهوار وأعيدت الحياة إلى أكثر من 40 في المئة من مساحتها.

ولكن الوضع تدهور من جديد الآن، حيث تقلصت مساحة الأهوار ثانية إلى 30 في المئة فقط من مساحتها السابقة، والوضع مرشح للتفاقم إذا انحسرت الأمطار لسنة أخرى.

وقال حازم الدلي، وهو مهندس مياه يعمل في وزارة البيئة العراقية: إن شح المياه الذي نشهده حالياً يمثل مشكلة كبيرة، انه ليس طبيعياً.

ومضى المهندس للقول: "فتناجح هذا الشح وتأثيراته في نوعية المياه المتوفرة وفي التنوع البيئي في الأهوار واضحة للعيان، وهي تجبر سكان المنطقة على النزوح منها، وفي الحقيقة، يسبب لنا أن نرى تأثير شح المياه من خلال ملاحظة انخفاض منسوب نهر بجلة في بغداد.

وتعتبر ندرة هطول الأمطار في السنوات الأخيرة السبب المباشر لانحسار الأهوار، إلا أنها ليست السبب الوحيد بأي حال من الأحوال.

يقول حسن برتو الخبير في برنامج البيئة التابع

ولا يخلو العراق نفسه من أمثال هذه المشاريع، حيث تسهم بعض المشاريع الإروائية التي شيدت شمالي الأهوار في خفض كميات المياه التي تصل إليها، إضافة لذلك كله، فإن لظاهرة التغير المناخي دوراً أيضاً في مفاقمة المشكلة.

يقول خبير وزارة البيئة حازم الدلي: نستطيع رؤية آثار الاحتباس الحراري على مناسيب المياه في أنهارنا، وفي جفاف أجزاء كبيرة من الأهوار.

ويضيف حسن برتو: تشير الأتلة إلى أن ما نراه اليوم هو غيض من فيض ما ستأتي به السنوات المقبلة، لذا فإن على الحكومة العراقية أن تبلور الخطة الضرورية للتعامل مع ظاهرة التغير المناخي.

ولكن بالرغم من هذه الأتباء السيئة، لا يعتقد الخبراء أن الأهوار تختصر، فقد برهنت في الماضي على امتلاكها قدرة فائقة في التماثل في ظروف الجفاف.

فحقول البردي التي تعتبر عماد البيئة المميزة للأهوار - والتي يعتمد عليها سكان المنطقة في الكثير من مناحي حياتهم - تتماثل بالقدرة على تحمل الجفاف والعودة إلى الحياة حال توفر كميات مناسبة من المياه.

وقد اعتمدت وزارة الري العراقية بالفعل خطة تقضي ببناء 17 نظاماً تسمح بخصن المياه في الشتاء وإطلاقها في موسم الربيع ما يخلق نبضة فيضانية اصطناعية تشبه إلى حد بعيد الفيضان الطبيعي.

ويقول الناشط البيئي عزام علوش: هذه خطوة حيوية لن تضمن إعادة الحياة إلى أجزاء كبيرة من الأهوار فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى زيادة المساحات المسترجعة.

ويعتقد علوش أيضاً أن النشاط الزراعي الذي يعتمد على الاستغلال الزائد والمبذر للموارد المائية يجب أن يعتمد تقنيات الري الحديثة الأكثر كفاءة، والا

سيكون مصيرها الفناء نتيجة تزايد نسب الملوحة. ويقول: إذا لم يتطوروا أساليب الأرواء، فسيحكون على أنفسهم بالموت نتيجة ترسب الأملاح، أما الأهوار، فسيمكنها الاستمرار بالرغم من المياه الملحة ولو بتنوع بيئي يختلف عما نراه اليوم.

ويبدو الأمر الآن أن الأهوار ستواجه سنة صعبة للغاية، ولكن إذا طبقت الدول المعنية اتفاقات المشاركة في الموارد المائية بشكل صحيح، وإذا اعتمدت أنظمة متطورة لإدارة الموارد المائية في الأنهار كما في الأهوار ذاتها، فالمستقبل أنذل لن يبدو كالحا كما يبدو اليوم.

عن/ بي بي سي

كل من سوريا وتركيا وإيران، ولكن يصعب على هذه الأطراف إطلاق كميات المياه المتفق عليها في سنوات الجفاف.

إضافة لذلك، هناك العديد من السدود قيد الإنشاء، ما سيؤدي إلى عودتها ثانية ما لم تجر إدارة السدود الواقعة خارج العراق كجزء من نظام متكامل ومنسق يشمل حوضي النهرين.

وحتم علوش كلامه بالقول: "علينا ضمان توزيع عادل ومتساو للموارد المائية، وإن نزيد من كفاءة استخدام الموارد الموجودة. يذكر أن للعراق اتفاقات لاقتسام الموارد المائية مع

للغاية، وبالرغم من أننا لا نعلم حجم الفيضان (الناجم عن نوبان الجليد في جبال تركيا وإيران)، فإن العلامات المتلاحمة غير مشجعة بالمره.

ولكن حتى في حال تساقط الأمطار والثلوج بمعدلات فوق الطبيعية، فإن كثرة السدود والمشاريع الإروائية التي شيدت على حوضي نهرى بجلة والفرات كفيلة بحجب نسبة كبيرة من المياه عن الأهوار.

ويقول عزام علوش، مدير جماعة (Nature Iraq) المعنية بشؤون البيئة، والذي بذل جهوداً كبيرة في محاولات إعادة الحياة إلى الأهوار: إن

للأهم المتحدة: إن مشكلة الجفاف التي يعانيها العراق خطيرة حقاً، فموسم 2007-2008 كان واحداً من أقل المواسم مطراً على الإطلاق كما كان مستوى تساقط الثلوج في منابع بجلة والفرات أقل من الاعتيادي.

وأضاف الخبير العراقي: وتشير كل التوقعات إلى أن هذا الجفاف سيستمر هذا الشتاء إذ ليس من المتوقع أن يشهد العراق تساقط أمطار غزيرة.

وقال: أما بالنسبة للأهوار، والتي تغذيها المياه الناتجة عن تساقط الثلوج، فإن شهري مارس/ آذار وابريل/نيسان القادمين سيشكلان فترة مهمة

برغم الوجود العسكري الغربي

أفغانستان تنتج 90 في المئة من أفيون العالم



على الرغم من الوجود العسكري الأمريكي والغربي المكثف في أراضيها، لا تزال أفغانستان تعتبر أكبر منتج غير مشروع للأفيون في العالم، حسب تقرير لفریق من الخبراء الدوليين المتخصصين في رصد تجارة المخدرات.

فقد صرح مايفين ليفتسكاى، عضو المجلس الدولي لمراقبة تجارة المخدرات في العالم، الذي أعد التقرير لحساب الأمم المتحدة، أن "أفغانستان مصدر ما يزيد على 90 في المئة من الأفيون غير المشروع في العالم.

وأشار تقرير المجلس الدولي لعام 2008 حول تجارة المخدرات غير المشروعة إلى أن أفغانستان تنتج حالياً ما يزيد على 7,000 طن من الأفيون، ويذكر أن الأفيون، بخلطه بمكونات كيميائية، يستخدم لإنتاج مخدر الهيروين، السبب للإدمان الزمن والشائع بين ملايين من متعاطي المخدرات في العالم.

كما بين التقرير أن إنتاج الهيروين وتصديره، إضافة إلى زراعة الأفيون غير المشروعة، قد تسبب أيضاً في مشاكل في أفغانستان أيضاً، حيث تزايد الإقبال على المخدرات ويقدر عدد المدمنين على تعاطي الهيروين فيها بما يفوق المليون.

ونكر التقرير أن عمليات تهريب منتجات الأفيون الضخمة، تتسبب أيضاً في سلسلة طويلة من المشاكل الاجتماعية في أفغانستان، بما فيها الجريمة المنظمة والفساد، اللذين تردد أنهما علي صلة بسلطات كابول وحلفائها من "أسياد الحرب".

ولا يعتبر الأفيون المخدر الوحيد غير المشروع في أفغانستان، فقد أفاد تقرير المجلس الدولي بأن زراعة "كنابيس" تسجل زيادة مستمرة نظراً لمردوديتها العالية في أسواق المخدرات العالمية.

ويشار إلى أن أفغانستان هي واحد من أكبر مصدري الهيروين للعالم الغربي على مدى الثلاثة عقود الأخيرة، وأن تجارة الهيروين في بداية الثمانينيات كانت على صلة بقوات إسلامية معادية للسوفييت ومدعومة من الاستخبارات الأمريكية، أثناء استخدام الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لأراضي أفغانستان كساحة لحربها بالوكالة.

كذلك فقد أفاد التقرير الدولي أن زراعة الأفيون غير المشروعة قد امتدت إلى باكستان أيضاً وتبدو في زيادة مستمرة.

وشرح الخبير ليفتسكاى أن "الحكومة الباكستانية ما زالت ملتزمة باستئصال هذه الزراعة غير المشروعة، لكن أغلبها يجري في المناطق القريبة من حدود أفغانستان حيث تواجه صعوبات في تنفيذ القانون".

ومن جهة أخرى، نبه عدد من المسؤولين إلى ضرورة اتخاذ أفغانستان التدابير الكفيلة سواء بتوفير مصدر دخل بديل لمزارعي الأفيون، أو بمراقبة إمدادات المواد الكيميائية التي تستخدم في إنتاج الهيروين.

وفي مقابلة حديثة مع وكالة إنتر بريس سيرفس، أفاد مسؤول بالمجلس الدولي لمراقبة تجارة المخدرات في العالم، أن المجلس يعمل على التعرف على شركات المنتجات الصيدلانية المسؤولة عن تصدير هذه المواد الكيميائية.

لكن تقرير المجلس الدولي لعام 2008 لم يتعرض بالإشارة إلى أي نجاح قد يكون قد حققه في هذا

وغيره من المخدرات يقيمون في الدول الصناعية. في هذا الصدد، أشار تقرير للأمم المتحدة منذ نحو عامين، إلى أن دول غرب وشرق أوروبا تستهلك نحو 20 في المئة من الكوكايين المنتج في العالم كله، فيما أفاد المجلس الدولي لرصد تجارة المخدرات بأن عدد مستهلكي المخدرات غير المشروعة بما فيها إيفو ووراليس، شأنه شأن غيره من زعماء أمريكا الكوكايين في الولايات المتحدة، قد تجاوز 30 مليون فرد في عام 2007.

عن/ (آي بي إس)

عسكرية ومالية لتدمير محاصيل الكوكا. وأورد التقرير أيضاً إشارة إلى بوليفيا وترخيصها بزراعة الكوكا في إقليم يونغاس في مساحات تزيد على أراضي زراعتها في منطقة تشاباري، وذلك انطلاقاً من القيم الروحية والتقليدية لشعوب البلاد الأصلية. والمعروف أن الرئيس البوليفي إيفو ووراليس، شأنه شأن غيره من زعماء أمريكا اللاتينية، يعتبر أن المخدرات هي مشكلة طلب أكثر منها عرض، ذلك أن غالبية المدمنين على الكوكايين

الشأن. ولقد تعرض التقرير أيضاً إلى كولومبيا باعتباره أكبر منتج للكوكا في العالم، ويشار إلى أن الكوكا بخلطها بدورها بمواد كيميائية، تتحول إلى مخدر الكوكايين. وأفاد مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات والجريمة بأن إنتاج الكوكا في كولومبيا إزداد بنسبة 27 في المئة، كما أنها تمثل 80 في المئة من المساحة المخصصة لزراعة الكوكا غير المشروعة في أمريكا الجنوبية برغم تلقي حكومتها مليارات الدولارات طيلة أعوام على صورة معونات

أزمة العقار الأمريكية

هجروا على البيوت.. والناس من دون مأوى

تضطر عائلات أمريكية فقدت بيوتها بسبب عجزها عن سداد أقساط القروض العقارية، إلى "احتلال" مساكن شاغرة تملكها مصارف وشركات عقار وجهات حكومية، ويفوق عددها في الولايات المتحدة حالياً 19 مليون وحدة سكنية.

فشنت منظمات غير حكومية أمريكية حملة واسعة في مختلف الولايات لمساعدة المواطنين على إيجاد مأوى جراء أزمة القروض العقارية المتعاظمة.

وفي هذه الإطار، قدمت المنظمة الناشطة "تليك باندي لاند" في ميامي، فلوريدا، مساعداتها لعائلات أمريكية على الانتقال إلى مساكن شاغرة، وامتدعت السلطات المحلية في ميامي امتدعت من التدخل، وصرحت أن مبادرة التصرف ترجع إلى ملاك المساكن الشاغرة التي تحتلها العائلات، وأغلبهم من المصارف.

كما تساعد المنظمة العائلات في عملية النقل وتشغيل الخدمات والمرافق بل والحصول على أثاث في حالة الضرورة.

وفي نفس الوقت، ساعدت منظمة "يورو بيبولز إكونوميك هيومان رايتس"، في مينيابوليس، أفنتي عشرة أسرة على الانتقال إلى مساكن شاغرة بسبب الحجز.

وصرحت المسؤولة بالمنظمة تسيري هوتكالا لوكالة إنتر بريس سيرفس، أن منظماتها تتعامل مع شبكة من المنظمات الناشطة في الولايات المتحدة، قامت بالفعل بإيواء مئات العائلات الأمريكية في مساكن شاغرة على مدى الأشهر التسعة الأخيرة.

وشرحت أن إيواء الأسر في مساكن شاغرة في مختلف الولايات يشمل بيوتاً تحت الحجز تابعة لوزارة السكن والتخطيط العمراني الأمريكية، وبالتالي فهي ملك الحكومة الفيدرالية.

وطالبت الناشطة بوقف تنفيذ أوامر الحجز حتى تتحسن أوضاع السكن والقروض العقارية المتأزمة في الولايات المتحدة.

وبدورها أفادت ماري س كابوتور، نائبة الكونغرس الديمقراطية عن ولاية أوهايو، أنها تنصح ناخبها بالبقاء في بيوتهم حتى ولو تسلموا أوامر الحجز، أي على أن يحتلوا بيوتهم.

وقالت النائبة أن المواطنين عادة ما يفكرون إلى التمثيل القانوني الواجب للتعامل مع قرارات الحجز.

وشرحت أن المصارف وشركات العقار تعجز أحياناً عن تقديم نصوص أصلية تثبت صيغة عقد الإقراض، ما يبطل حقها في المطالبة بالأهالي بالتخلي عن سكنهم.

